الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

أصوليات

دعونا نحلق شعورنا على الطريقة الاشتراكية

عبد الله المدني

لم يكف نظام "كيم جونغ إيل" الستاليني الحديدي الحاكم في بيونغيانغ أنه حرم الشعب الكوري الشمالي من أبسط حقوقه الآدمية، وعزله عن العالم عبر حرمانه من التعاطي مع الانترنت وثورة تكنولوجيا المعلومات، بل وأيضا حرمانه من أجهزة الترانزستور والأقراص المدمجة وأشرطة الفيديو.

ولم يكفه أن قاد شعبه إلى المجاعة، وحال دونه ودون الوصول إلى مستويات المعيشة الراقية التي يتمتع بها إخوته في الشطر الجنوبي، ممن حولوا بلدهم خلال ثلاثة عقود فقط من بلد فلاحي متخلف يكاد لا يذكر اسمه في الأدبيات الآسيوية والمحافل الدولية إلى واحدة من دول آسيا الصناعية العملاقة.

كما لم يكفه أنه أنفق ثروات الشعب الكوري الشمالي على صناعة أسلحة الدمار والقتل والقيام بعمليات التخريب والمماحكة الطائشة مع جاراته ضمن شعارات وسياسات جوفاء. وبالمثل لم يكفه أنه تجاهل تماما النموذج المضيء في الإصلاح والتنمية والصعود الذي تبناه حليفه الآسيوي الوحيد في بكين. بل أخذ من الصينيين فقط كل ما صار عبثيا وقديما ويرمز إلى حقبة المعلم "ماو تسي تونغ" السوداء التي ولت ولن تعود ، مثل الاستعراضات العسكرية، والمهرجانات الجماهيرية المكلفة، وسياسة عبادة الشخصية، ونشر الصور الجدارية العملاقة، وفرض الزي الموحد على البنين والبنات، وتحريم مختلف مظاهر الفرح، بحجة تعارضها مع ثقافة وهوية الأمة. فضلا عن استعارته التقليد الصيني القديم في إجبار أفراد القوات المسلحة (يزيد عددهم على ١,١ مليون نسمة ويعتبرون الدعامة الأساسية للنظام) على ارتداء قمصان تبرز من ياقاتها دبابيس مدببة، من أجل أن تكون أعناقهم ورؤوسهم مرفوعة بزاوية واحدة موحدة أثناء الاستعراضات العسكرية، فإن طأطأ أحدهم رأسه بنصف درجة أو أقل انغمست تلك الدبابيس في عنقه مسببة سيلان دمه على بزته، وبالتالي تعرض إلى عقاب عسير.

في كرة القدم ما بين فريقي جامعتي "كيم إيل سونغ" و"بيونغيانغ"، فبدا ساخطا ومنزعجا من طول شعور اللاعبين، وأعرب للمحيطين به عن أسفه لأنه لم يميز إن كانت المباراة ما بين طلبة جامعيين أو طالبات جامعيات. ومن هنا سارع بعد انتهاء المباراة إلى تجنيد الوسائل الإعلامية كافة التابعة للدولة والحزب من أجل إطلاق حملة شعواء ضد الشعر الطويل وأصحابه تحت شعار "دعونا نحلق شعورنا على الطريقة الاشتراكية"، وفرض نمط معين من قصات الشعر على المواطنين الذكور بحيث تكون شعورهم قصيرة من الخلف والجانبين ومسطحة من الأعلى، وبحيث يتراوح طول الشعرة الواحدة ما بين ١ -٥ سنتمترات، مع استثناء من بلغ من العمر خمسين عاما (يسمح له أن يطيل شعره إلى ٧ سنتمترات). إلى ذلك أشارت الحملة التي غطت تعليماتها واجهات المطاعم ، وصالونات الحلاقة، والمتاجر الكبرى الخالية من البضائع، وأعمدة الكهرباء، وأسوار الملاعب الرياضية، إلى ضرورة أن يحلق الرجال الكوريون شعورهم كل ١٥ يوما.

ولم ينس نظام بيونغيانغ أن يوجد الحجج والمبررات لهذه الحملة البائسة. فالشعر الطويل، فضلا أنه "لا يتوافق مع مبادئ الاشتراكية الماركسية، ومجرد ألعوبة من ألاعيب العدو الامبريالي للتغلغل في المجتمعات الاشتراكية وتخريبها" - بحسب الفرمان الصادر من حزب العمال الحاكم والذي نشرته على صدر صفحتها الأولى صحيفة "مينجي تشوسون" الرسمية، فإنه يعطي انطباعا قبيحا عن ذوق صاحبه وسلوكه و هويته، ناهيك عن أنه "يسحب كمية أكبر من الأوكسجين من دماغ المرء فيتسبب في ضعف ذاكرته وتراجع مستوى ذكائه".

ولا نود هنا الدخول في سجال حول الأسباب الصحية المذكورة في الجزئية الأخيرة، لأنها لا تصمد لحظة واحدة، وإلا لما تمتعت المرأة (صاحبة الشعر الطويل عموما) بأي درجة من الذكاء و قوة الذاكرة. لكننا سنستطرد لنقول أنه على حد علمنا فإنه لم يسبق لكارل ماركس أو أي من رفاقه أو كل من طبق الماركسية في الإتحاد السوفيتي السابق ودول أوروبا الشرقية أن قال بعدم توافق الشعر الطويل مع مبادئ الاشتراكية الماركسية. بل العكس هو الأقرب إلى الصحة، بمعنى أن الماركسية سبقت غيرها لجهة منح الناس مساحات واسعة فيما يتعلق بحرياتهم الشخصية، ومن بينها حرية اختيار الملبس والمأكل وأنماط الترفيه والتمتع بمباهج الحياة. وعليه، فان قرارات بيونغيانغ ليست سوى محاولة إضافية لخنق الكوريين الشماليين وتشديد الرقابة عليهم خوفا من هبوب نسائم الحرية والانعتاق من الستار الحديدي المفروض عليهم منذ أكثر من نصف قرن.

والجدير بالذكر أن هذه القرارات ليست جديدة، فقد سبقتها قرارات مماثلة في أعوام سابقة حول الشعر و أمور أخرى متعلقة بالمظهر مثل تنانير الفتيات وأحذية الرجال وقبعاتهم، لكنها لم تؤت ثمارها المطلوبة. ففي عام ٢٠٠٥ مثلا، أصدرت بيونغيانغ قرارا بمنع الأجانب ممن يطيلون شعورهم من دخول البلاد كيلا يتأثر المواطنون بأشكالهم فيقلدوها. وفي عام ٢٠٠٧، كانت هناك حملة رسمية منظمة ضد صالونات الحلاقة النسائية بدعوى أن قيام المواطنات بتصفيف شعورهن وفق التسريحات الغربية، يعد خيانة للوطن ولتعاليم "القائد المؤسس، شمس البلاد المشرقة أبدا، وأبي الأمة الكورية، الرفيق المبجل "كيم إيل سونغ". أما هذه المرة، فإن الأمر بدا أكثر جدية، خصوصا مع تثبيت السلطات كاميرات خفية في الأماكن العامة لاصطياد أصحاب الشعور الطويلة والملابس الغريبة، لغرض التشهير بهم لاحقا من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

والحقيقة أن التشهير قد حدث فعلاً في الأسابيع الأولى من أكتوبر الماضي، حينما عرض التلفزيون الرسمي صورا لبعض الشباب ملحقة بأسمائهم وأماكن إقامتهم وطبيعة مهنهم، بل ومصاحبا أيضا بصوت مذيع يصرخ بعبارات مثل "ألا يخجل هؤلاء من أنفسهم؟" و "كيف لهذا الرفيق أن يؤدي عمله على أكمل وجه وهو بهذا المظهر البرجوازي المؤذي للعين والمخالف لتعليمات الرفيق القائد "كيم"!

اللافت للنظر في هذا السياق، أن الرفيق "كيم" لم يطبق تلك القرارات على نفسه بدليل صوره الفوتوغرافية التي تظهره أحيانا بشعر كث مصفف بعناية إلى الخلف، وأحيانا أخرى بشعر مصفف بتسريحات مبتكرة وغريبة، هذا قبل أن يصاب بحالة من شبه الصلع مع تقدمه في العمر وظهور التجاعيد على وجهه والوهن على جسده.

والمعروف أن الرجل حينما ظهر في المشهد السياسي لأول مرة في أوائل الثمانينيات كخليفة محتمل لوالده، كان يستخدم قصة الشعر المعروفة بإسم "سبيد بوتل كت". بل أنه حينما تولى السلطة فعلا في عام ١٩٩٤، خفف بعض القيود المفروضة من زمن سلفه حول إطالة الشعر وطرق تصفيفه لدى الذكور، كما سمح للنساء بالرقص في الميادين العامة وبالظهور بشعر متموج بدلا من الضفائر وقصة "ذيل الحصان" السائدة في المجتمعات الآسيوية. غير أن ما لم يسمح به كان ارتداء سراويل الجينز الزرق (ما زال الحظر ساريا حتى الآن بدعوى أنها ترمز إلى الغرب الإمبريالي. لكن القيود سرعان ما عادت مرة أخرى، في ظاهرة لم يجد المراقبون تفسيرا لها سوى خوف الرفيق "كيم" من احتمالات أن يطالبه مواطنوه بما هو أكثر، فتتزعزع سلطته ويفقد هيبته.

و الرفيق "كيم جونغ إيل" بهكذا فرمانات لا يختلف كثيرا - رغم تباين المعتقدات الإيديولوجية – عن حلفائه في طهران، أو عن نظام الملا محمد عمر المقبور في أفغانستان، أو عن مواقف غيرهما من الأنظمة والحركات الأصولية المتشددة حيال مظاهر الفرح والحبور، مثل "حماس" في فلسطين، و"بوكو حرام" في نيجيريا، وطالبان/باكستان في وزيرستان، و"الجماعة الإسلامية" في إندونيسيا وماليزيا، والجماعات السلفية في الخليج، حيث ثبت أن أهداف هؤلاء واحدة وتتمثل في قمع الحريات الشخصية والمدنية، وعدم ترك أدنى مساحة أمام المواطن للاختيار.

إن نظاماً يخاف من قصة الشعر وطوله - رغم تراجع موضة إطالة الشعر على طريقة البيتلز والهيبيين والبوهيميين في الوقت الراهن- لهو نظام جبان، ويحاول اللعب على قضايا هامشية وعبثية، بدلا من أن يولي اهتمامه بقضايا التنمية والرخاء والارتقاء بمستويات المعيشة المتدنية، وتوفير الطعام للبطون الجائعة، وتقديم خدمات الصحة والإسكان والكهرباء و غيرها مما تفتقدها كوريا الشمالية طبقا للتقارير الدولية ومشاهدات كل من زارها، مثل كاتب هذه السطور الذي إن نسي فلن ينسى ما بقي حياً منظر طلبة وطالبات المدارس وهم يستذكرون دروسهم ويحلون واجباتهم المدرسية في شوارع بيونغيانغ تحت أضواء مصابيح الميادين العامة، بسبب ندرة الطاقة في بلد لم يترك فرصة إلا وادعى فيها بتفوقه في كل الميادين، وقدرته على إيصال صواريخه الباليستية إلى قلب واشنطون.

بقي أن نقول أنه في الوقت الذي كان فيه نظام بيونغيانغ يقوم بعنترياته ضد الشعر، كان بعض علماء الغرب منهمكا في مختبراته يبحث عن علاج جاد للصلع، فيما كان البعض الآخر يحاول جاهدا التوصل إلى طريقة علمية غير مكلفة وغير مؤلمة لاستئصال الشعر الزائد من أجساد النساء.

خلط أوراق

الإعلام المستقل والإعلام المحايد

سالم موسى السوداني

ثمة فرق جلي بين الاستقلالية والحيادية بمعنيهما العام كفهم او كسلوك. والرأي هو العامل المهم في بيان أو إيضاح هذا الفرق كما انه أي الرأي هو الفيصل في أن نتبنى الحيادية أو الاستقلالية كسلوك إعلامي. الرأي عند المستقل موجود ولكن لا تمارس عليه الضغوط تأثيراتها وأقصد هنا كل الضغوط من حيث السلطة أو من حيث تزاحم القيم أو تأثيرها.. فالرأي المستقل مبني على ثوابت يتبناها صاحب الرأي عن قناعة وبعد دراسة وتمحيص و بالتأكيد بعد معرفة وتشخيص الفائدة المتوخاة وهذه الفائدة إما تكون معنوية أو مادية، وهذا كله يتعلق بالهدف الذي من اجله تبنى صاحب الرأي رأيه والذي قد يختلف أو يتقاطع مع الأخرين من اجله.

أما الحيادية فهي الوقوف على مسافة واحدة بين مختلفين أو مختلفين. والحيادي ليس بصاحب رأي يفرضه في موضوع الخلاف ولكنه بطبيعة الحال صاحب رأي في مواضيع أخرى.

كل هذا على المستوى الفردي... أما إذا انتقلت القضية إلى المستوى العام فمن البديهي أن تتغير القناعات والمفاهيم بالاستقلال والحيادية ، كما أن تناولها والتعاطي معها من قبل المختلفين فيهما سيتغير أيضا.

و ما يهمنا هنا من حيث الرأي والاستقلال هو (الإعلام) بوسائطه ووسائله وتوجهاته واتجاهاتها وتأثيره وتأثره.

فإن يكون الإعلام مستقلا فهذا غاية المهنية وغاية المطلوب اجتماعيا سواء على مستوى الفرد أو المستوى العام..

ويبقى المهم في هذه القضية هو ما الشيء الذي يتحكم بمفهوم الاستقلالية؟ فالإعلام بحاجة إلى الموارد المادية التي تديم العمل الإعلامي بتوفير المستلزمات الفنية ومرتبات العاملين وكل ما تحتاجه المؤسسات الإعلامية ، والسؤال الأول هنا من أين يأتي هذا المال والسؤال الثاني هو كيف يدار هذا المال؟

أثبتت التجارب أن المال العام هو أنسب الموارد لضمان استقلالية الإعلام لأنه يضمن بالتأكيد عدم تسلط أصحاب المال باعتبار أن الدولة هي صاحبة المال ويفترض إن يديره فريق عمل بمختلف التوجهات ولكن تحكمهم أهداف وسياسات توضع من قبل مجالس أو هيئات يجب أن تكون هي الأخرى مستقلة ومحكومة من قبل البرلمان بموجب تشريع ، ودليلنا هنا هيئة الإذاعة البريطانية ال BBC .

أما في العراق فان الحال والواقع مختلف تماما عما تحدثنا عنه فان شبكة الإعلام العراقي والتي يفترض أن تكون هيئة مستقلة نجدها تصطبغ بصبغة الحكومة وتتبنى سياستها وتدافع عنها بحق أو بدونه. ولا نرمي اللوم هنا على الحكومة وحدها فالحكومة هي جزء من الشعب كما يفترض. فشعبنا التبست عليه مفاهيم كثيرة ولعل أخطرها أن كل من كلف بإدارة المال العام توهم إن المال ماله وان على الرعية طاعته .. أقول ليس العيب كله في الحكومة ولكن فيمن يعملون في الوظائف الصغيرة الذين يحاولون من باب (الوفاء) أن يردوا الدين إلى من نصبّه أو عيّنه في منصبه وذلك من خلال انحيازه له ويتلبسه فهم خاطئ بأن هذا المسؤول هو ولي نعمته وعليه تلبية متطلباته حتى لو لم يطلبها هذا المسؤول .

هذا الفهم بطبيعة الحال ليس وليد مرحلة ولكنه نتاج تراكمات لظروف اجتماعية مرت علينا عبر عقود وربما قرون من الاضطهاد والتسطيح مورست على الشعب.

أما المال الخاص الذي يتحكم ببعض المؤسسات الإعلامية في العراق فيمارس من خلاله غسيل أدمغة لمعظم أو لكل العاملين وتحويلهم إلى أدوات تنفذ توجهات مالك المؤسسة وتنفيذ ما يرمي إليه . فالإعلام هنا ليس مستقلا وهذا ينطبق على المؤسسات الإعلامية التي تديرها الأحزاب ، ومكمن الخطورة هو إن صاحب المال هو الذي يديره أصلا أو بالإنابة وهنا نرى إن الأهداف تتغير وفقاً لمتغيرات أحيانا تتعلق بصاحب المؤسسة وأحيانا أخرى بالواقع السياسي السائد ، فتارة ترى هذه المؤسسة في أقصى اليمين وأخرى في أقصى اليسار وان اقتضت مصلحة صاحب المال فلتكن وسطية . والملاحظ هنا إن بعض أصحاب المؤسسات الإعلامية يمارسون الضغط على الحكومة لتبوّؤ منصب أو لتنفيذ غرض معين من خلال تصعيد الحملات الإعلامية التي تشوه صورة الحكومة أو التقليل من انجازاتها والأخطر من كل هذا إننا نرى الحكومة تستجيب أحيانا فتسارع إلى تلبية مطامع صاحب المؤسسة إما بتعيينه بمنصب مهم أو عن طريق نشر الإعلانات أو بثها من خلال وسائل تلك المؤسسة وربما عن طريق إرساء مناقصات لحملات إعلامية أو إعلانية .. الخ.

أما الحيادية فليست مطلوبة أبدا إذا ما كان الموضوع يتعلق بالثوابت الوطنية أو بالمصالح العامة أي بالمصالح العليا للشعب ، إذا كان الأمر كذلك فيجب أن تصطف كل الوسائل الإعلامية العراقية لترسيخ المشروع الوطني والحفاظ عليه والذي هو ليس بالضرورة مشروع الحكومة كما انه ليس بالضرورة الوقوف ضدها ، فالحيادية هنا سلبية وتتسبب بضرر كبير للدولة والشعب .

salimusaib@yahoo.com

بحث

دروس من العلاقات الاميركية العراقية ١٩٨٢ - ١٩٩٠

رغد صالح الهدلة

(٤-٤)

إن ستراتيجية العراق (الاشتراك المعكوس) التي تم تنفيذها من خلال التعامل الماهر للمصالح الخاصة المحلية الأمريكية القوية ربما يمكن تصويرها بأفضل صورة ممكنة في سياسات تسعير النفط العراقي، وان الولايات المتحدة في جهودها لإشراك العراق انتقلت من عدم استيراد النفط العراقي قبل رفع العقوبات في عام ١٩٨٢ إلى استيراد(١٢٦) مليون برميل في عام ١٩٨٨ وعلى أية حال فإن المسألة التي لها أهمية في هذا التبادل هي أسعار النفط العالمية المنخفضة تاريخياً فإن شركات النفط الأمريكية تسلمت خصم دولار واحد على كل برميل عند شراء النفط العراقي وهي ميزة مفيدة لا تشترك فيها الشركات غير الأمريكية، ولهذا ففي عام ١٩٨٨ فإن سياسة الاشتراك المعكوس للعراق قادت إلى تسعير الخصم (تخفيض السعر) والذي أدى إلى زيادة أرباح شركات النفط الأمريكية الاعتيادية من(١٢٦) مليون برميل نفط سنوياً وهذه الشركات الأمريكية كان بإمكانها شراء نفط غير عراقي من مجهزين آخرين، ولكنها سوف تخسر مبلغ(١٢٦)مليون دولار وهذا الخصم الذي يعرضه صدام في ستراتيجيته الاشتراك المعكوس، ولهذا فأن الحكومة العراقية رغم أزمتها المالية الحادة فإنها كانت ترغب في شراء بمبلغ(١٢٦)مليون دولار قيمة القوة والتأثير على مدراء تنفيذ شركات النفط الأمريكية والذين بدورهم تطلب منهم الحكومة العراقية القيام بالتأثير على قرارات واشنطن المضادة للعراق.

السؤال هنا: هل كان الاشتراك المعكوس سياسة جيدة اختارها العراق؟ عندما كانت العقوبات الاقتصادية ضد الهجوم على الأكراد بالغاز عقوبات تمت مناقشتها ضمن الحكومة الأمريكية أن العراق هدد في الانتقال إلى دول أخرى في السوق العالمي وحذر بأنه سوف لا يسدد مبالغ أكثر من بليون دولار وهو ديون غير مسددة للولايات المتحدة إذا فرضت عقوبات اقتصادية على العراق، وان الأعضاء القياديين في مجموعة الأعمال التجارية الأمريكية العراقية ومصالح خاصة أخرى في واشنطن كانت تضغط آنذاك على المجلس لإلغاء قائمة العقوبات الاقتصادية على العراق، ومثلما أشار الصحفي Elaine Scilino في New yorktimes ما يلي " إن المصالح الخاصة تدخلت في القوانين" قال ذلك عضو مجلس الشيوخ Pell في خطاب ألقاه في ٢١ تشرين الأول١٩٨٨" مصالح الزراعة اعترضت على تأجيل إعانات دافعي الضرائب للصادرات الزراعية إلى العراق وان صناعة النفط احتجت ضد مقاطعة النفط العراقي رغم ان المجهزين البديلين للعراق متوفرون أصلا وحث شركة كيميائية طالبت باستقصاء كيف يمكن أن تتأثر منتجاتها بهذه المقاطعة"، وان Harold Lasswell يشير إلى أن العراقيين وبوضوح فهموا تعقيدات " ماذا، متى وكيف" في السياسة الأمريكية وان العراق من اجل تنشيط أهداف سياسته الخارجية فإنه طالب بأن شركاءه التجاريين الرئيسين في القطاع الخاص يضغطون على الأعضاء الأساسيين في الكونغرس الأمريكي وكذلك في البيت الأبيض لمنع أية مقترحات للعقوبات الاقتصادية على العراق او التصرف بطرق أخرى من شأنها إلحاق الأذى بالعراق، وبدلالات المهارة الاقتصادية للدولة فأن الاشتراك المعكوس للعراق كان أسلوبا تكتيكياً لامعاً الذي استعمل نقاط القوة المدركة بصورة خاطئة لواشنطن من اجل مصلحة العراق، وان العراقيين بقيامهم باستهداف خاص للحساسية السياسية للكونغرس ضد أية قضايا متعلقة بالتجارة، الاستخدام المحلي وهوامش الربح للمجموعات النشيطة سياسياً فإن العراقيين كانوا قادرين على القيام بجعل قوة الولايات المتحدة حيادية بصورة فعالة لاستغلال الاعتماد المتبادل الاقتصادي غير المتناسق والذي تم خلقه من خلال سياسة الاشتراك، بل ان "التجارة هي أفضل مفتاح للتأثير السياسي" وعلى اية حال في هذه الحالة فإن الجملة يجب قراءتها كما يلي " التجارة هي أفضل مفتاح للتأثير السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية وليس بالضرورة في الدول الأخرى"

الاستنتاج:

من الخطأ الادعاء بان هناك متغيراً واحداً فقط يقوم بتفسير كامل لتعقيدات السياسة الخارجية الأمريكية في حالة العراق في عقد الثمانينيات، وعلى أية حال يبدو من الواضح إن مفاهيم الحساسية وإمكانية التعرض إلى وضع سيئ تعطي الصدق للوزن النسبي لهذا المدخل التحليلي على الرغم من عدم الدقة بالطريقة التي وضعها Keohane و Nye، وعند النظر إلى الأحداث الماضية فإن من الواضح ان سياسات اشتراك الولايات المتحدة سواء في الماضي ام الحاضر فأنها تم بناؤها على افتراض نظري أساسي يشير إلى أن الحساسية الاقتصادية وإمكانية التعرض إلى وضع سيئ في الدولة المستهدفة سوف تنشأ من أية روابط تجارية غير متناسقة والتي تفضل الولايات المتحدة الأمريكية وهذا الافتراض يمكن ان يكون صحيحاً من الناحية النظرية بالدلالات الاقتصادية الصرفة ولكنها اقل ارتباطاً بالموضوع (إن لم يكن افتراضاً خاطئا) بدلالات المهارة العملية للدولة وان ذلك هو المجال الذي ترتبط به السياسة والاقتصاد ارتباطاً وثيقاً جداً، وفي سياسة العالم الحقيقي للعلاقات الأمريكية العراقية فإن المجالات السياسية في الولايات المتحدة هي مجالات حساسة جداً للستراتيجية العراقية المضادة وهي الاشتراك المعكوس رغم الطبيعة غير المتناسقة للاعتماد المتبادل للروابط الاقتصادية الأمريكية العراقية، وهنا أيضا من الواضح ان نظرية العلاقات الدولية تحتاج الى بعض إعادة التفكير.

اولا: من الواضح ان الفاعل المعتمد (العراق) يعمل قوة اكثر للتأثير على السياسة أكثر من الفاعل الأقل اعتمادا (الولايات المتحدة)، ثانياً: تأكيد Keohane و Nye أن "الاعتماد المتبادل للحساسية سوف يكون اقل أهمية من الاعتماد المتبادل لإمكانية التعرض إلى وضع سيئ في تزويد موارد القوة للفاعلين"، هو تأكيد تعرض الى تحد بوساطة دليل على أساس هذه الحالة الخاصة إذ أن الحساسية الأمريكية للتهديدات الاقتصادية التي يوحي بها العراق كانت اكبر من إمكانية تعرض العراق إلى وضع سيئ من القوة الاقتصادية الأمريكية الشاملة ومثلما كتب المؤرخ العسكري البريطاني Charles Callwell في بداية القرن العشرين قائلا " النظرية لايمكن قبولها على إنها شاملة عندما تشير الحالة العملية إلى الطريقة الاخرى".

هنا تكمن المشكلة المفاهيمية الأولى للاشتراك وفي التفكير حول كيف سيعمل الاشتراك في العراق.

إن صانعي السياسة الأمريكية فشلوا في الاستيعاب الكامل للديناميكية الداخلية لكلا الجانبين سواء في دلالات النظام العراقي ام بدلالات النظام الأمريكي، وكنتيجة لهذا ربما الدرس الفائق الأهمية لهذه الدراسة هو فشل ممارسي السياسة الخارجية الأمريكية في فهم النتائج المحلية لأفعالهم في الداخل، وبمعنى آخر عند إشراك قوة أجنبية فإن السؤال الذي يطرح نفسه: ما هو التأثير الذي سيكون التغيرات السياسية داخل الولايات المتحدة؟ وان العراق بالطبع استجاب إلى مبادرات الاشتراك بها، وبدلا من الاستجابة مثلما تتوقع واشنطن فإن العراقيين صمموا سياساتهم للاشتراك المعكوس للحصول على مقدار من السيطرة على السياسة الأمريكية. وفي الولايات المتحدة فأن السياسيين اعتمدوا على المبدأ الديمقراطي للسيادة الشعبية في ممارسة السياسة اليومية، وعلى أية حال فإن صناعة السياسة الأمريكية في كل من الشؤون المحلية والخارجية تتأثر بشدة بسياسات مجموعة المصالح التي لديها القليل للقيام به في تصويت من قبل الجماهير.

إن مجموعات المصالح الخاصة المحلية على شكل شركات النفط الأمريكية والأعمال التجارية الزراعية ونقابات العمال ومجاميع الشركات الصناعية كانت موجودة ومنذ فترة طويلة قبل قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالبدء بسياسات جديدة مع العراق.

في عام ١٩٨٨، وعلى أية حال قبل أن تقرر إدارة ريغان في إشراك العراق فإنه لم تكن هناك مصالح خاصة مهمة موالية للعراق موجودة في الولايات المتحدة لأنه ليس هناك مصالح واسعة أمريكية في العراق، وان المنظمات السياسية المحترفة الشاملة مثل مجموعة الأعمال التجارية الأمريكية العراقية ظهرت فقط بعد أن بدأ اشتراك العراق في بداية عقد الثمانينيات، وباستعمال تعابير مجازية للحرب فإن سياسة الاشتراك المعكوس للعراق كانت مناورة جانبية تم تنفيذها بصورة جيدة والتي انتهزت فرصة الأرضية الدبلوماسية المتحولة التي خلقتها الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي التفكير بصورة واسعة حول السياسة التجارية بصورة عامة فإن هذا الإهمال على المستوى المحلي يمكن أن لا يكون اعتبارا محرجاً في العلاقات بين الديمقراطيات ولكن عندما تكون هناك دولة (ديكتاتورية) مثل العراق فإن هذا الإهمال يكون له نتائج سيئة، وفي الحقيقة ومثلما تشير الحالة هذه عندما تكون هناك ديمقراطية قوية سياسياً ومع ذلك فأن حالة سياسية(الولايات المتحدة) تتعرض إلى حالة اقتصادية سيئة من العراق (الاوتوقرطية) المقاوم سياسياً ولكنه يمكن أن يتعرض إلى وضع سيئ اقتصاديا فإن الاوتوقراطية يمكن ان تحقق مستويات عالية لا تستحقها إذا كانت ذكية وتبعت نموذج العراق واستخدمت استراتيجية الاشتراك المعكوس، ولهذا فإذا كان هناك احد يرغب في تحديد نقطة ضعف الاشتراك فإن الجواب لا يوجد من وراء حدود الولايات المتحدة بل يوجد ضمن البناءات الدستورية للولايات المتحدة والنظام الحاكم، وفي إعادة التفكير بالاشتراك فإن النشاطات السياسية القانونية التي تتبعها الدولة المستهدفة ضمن السياسات المحلية الأمريكية يجب مراقبتها بصورة دقيقة أكثر.

آراء وأفكار

Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:

١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .

٢. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

٣. لا تزيد المادة على ٧٠٠ كلمة.

ideas@almadapaper.net